ارشادات حول تنفيذ EIA:

إن التوجيهات العملية لإجراء تقييم الأثر البيئي يمكن أن تساعد في تعزيز الامتثال الإجرائي بشكل أفضل وتنفيذ العملية بشكل فعال. وعادة ما يتم إصدار التوجيهات من قبل الهيئة الإدارية أو هيئة الخبراء المسؤولة عن تقييم الأثر البيئي، ويجب أن توفر تفسيرًا واضحًا وموثوقًا للإجراءات التي يجب اتخاذها ومن قبل من.

هناك العديد من الأنواع المختلفة من الإرشادات حول كيفية إجراء تقييم الأثر البيئي أو الخطوات والعناصر المحددة للعملية. كما هو مستخدم هنا، يشير المصطلح إلى الوثائق الرسمية التي يتم إعدادها أو إصدارها من قبل هيئة إدارية أو خبيرة مسؤولة إما عن نظام تقييم الأثر البيئي الوطني أو متطلبات تقييم الأثر البيئي المحددة للإقراض الدولي ومساعدة المانحين. بشكل عام، يتم كتابة هذا النوع من الإرشادات لأولئك المسؤولين عن تطبيق او استنادا الى تشريعات ولوائح تقييم الأثر البيئي وشرح متطلباتهم فيما يتعلق بالإجراءات التي يجب أو ينبغي اتخاذها. في هذا السياق، تتمتع إرشادات تقييم الأثر البيئي بوضع الوثائق الاستشارية. ومع ذلك، في بعض البلدان، تشير إرشادات تقييم الأثر البيئي إلى القواعد الإلزامية ويُستخدم المصطلح بالتبادل مع اللوائح.

تختلف إرشادات تقييم الأثر البيئي بشكل كبير في نطاقها ومحتواها. وينصب التركيز السائد في إرشادات تقييم الأثر البيئي على الامتثال الإجرائي من جانب المشاركين في عملية تقييم الأثر البيئي. ومن الأهمية بمكان على الأقل ضمان فهم الهيئات المنفذة لمسؤولياتها بوضوح بموجب تشريعات ولوائح تقييم الأثر البيئي. على سبيل المثال، يمكن تحقيق ذلك من خلال توضيح أدوار الأطراف المختلفة، وتحديد تفاعلاتها ووصف التدابير اللازمة للعمل بشكل تعاوني وفعال. وبشكل أساسي، تصف الإرشادات ما يجب القيام به أو ما يجب القيام به، ومتى يجب القيام به، وكيف يتم تنفيذ إجراءات محددة وما هي القرارات المطلوبة.

كما يمكن أن تشير المبادئ التوجيهية إلى استخدام الأساليب والأدوات المناسبة فيما يتعلق بالخطوات الرئيسية في عملية تقييم الأثر البيئي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن إصدار إرشادات تكميلية أكثر تفصيلاً بشأن الجوانب والقضايا الرئيسية، مثل تحديد النطاق والمشاركة العامة. يمكن استخدام أنواع أخرى من الإرشادات شبه الرسمية لهذا الغرض، على سبيل المثال، إرشادات الممارسات الجيدة بشأن تقييم الأثر البيئي لمشاريع التنمية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (1992). وهناك أيضًا العديد من المبادئ التوجيهية القطاعية التي يمكن الرجوع إليها عند إعداد تقييم الأثر البيئي لنوع معين من مشاريع التنمية، مثل الري والزراعة والتعدين،

وتتوفر معلومات فنية أكثر تفصيلاً من مصادر مختلفة، بما في ذلك كتاب تقييم الأثر البيئي والتحديثات اللاحقة الصادرة عن البنك الدولي (1991 وما يليه).

في الممارسة العملية، يختلف استخدام إرشادات تقييم الأثر البيئي بشكل كبير من بلد إلى آخر. وتشمل أسباب عدم التنفيذ عدم ملاءمة إرشادات تقييم الأثر البيئي الدولية للاستخدام في العديد من البلدان النامية، فضلاً عن الافتقار إلى القدرات والموارد (لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 1994). وكما هو الحال مع التشريعات واللوائح، يمكن معالجة قضايا جودة واستخدام إرشادات تقييم الأثر البيئي بشكل أفضل من خلال المشاركة النشطة من جانب وكالات التنفيذ. وقد أظهرت التجربة أنه ستكون هناك فترة من التعديل، ربما خمس سنوات على الأقل، حيث يعتاد جميع الأطراف في نظام تقييم الأثر البيئي ببطء على الإجراءات وأدوارهم. هذه فترة من التجربة والخطأ والتجريب التي تنشأ خلالها طريقة عمل إدارية. يمكن أن تساعد المراجعة التشغيلية لإجراءات تقييم الأثر البيئي بعد فترة محددة في تحديد مجالات المشاكل واقتراح ممارسات إدارية محسنة (على سبيل المثال، في الاتحاد الأوروبي كان هناك "مراجعة لمدة 5 سنوات" لتنفيذ توجيه تقييم الأثر البيئي). يمكن أن تنعكس هذه الجوانب في إرشادات منقحة أو، إذا لزم الأمر، تعديلات على القوانين واللوائح.

المشاركة العامة والتشاور

إن المشاركة العامة تشكل حجر الزاوية في عملية تقييم الأثر البيئي. ويجب توفير الترتيبات المناسبة للأطراف المتأثرة والمهتمة للتعليق على الاقتراح وتأثيراته.

إن المشاركة العامة تشكل مفتاحاً لتحقيق المبادئ الإجرائية الأخرى والأهداف الموضوعية لعملية تقييم الأثر البيئي. ويساعد اشتراط إتاحة المعلومات للجمهور المعني وطلب آرائه وتعليقاته في ضمان تنفيذ إجراءات تقييم الأثر البيئي بطريقة منفتحة وشفافة وخاضعة للمساءلة. كما يشجع التدقيق العام على إعداد دراسات وتقارير تقييم الأثر البيئي القوية والقابلة للدفاع عنها. بالإضافة إلى ذلك، أثبتت المعلومات والمدخلات من الجمهور فائدتها في خطوات مختلفة في عملية تقييم الأثر البيئي، بما في ذلك تحديد النطاق، وتحديد التأثير، وفحص البدائل، والتخطيط لتدابير التخفيف. وأخيراً، فإن إدراج آراء الجمهور وتعليقاته في عملية صنع القرار يعزز الاختيار العادل والمستنير، مما يؤدي إلى نتائج اجتماعية وبيئية أفضل وأكثر قبولاً.

إن العديد من البلدان النامية تضع بعض أشكال التدابير لإشراك الجمهور في أنظمة تقييم الأثر البيئي لديها. وبشكل عام، فإن هذه المتطلبات القانونية والإجرائية أقل تقدماً من تلك الموجودة في البلدان المتقدمة. كما ان ترتيبات تقييم الأثر البيئي لإشراك الجمهور المعمول بها قد لاتكون مناسبة للتقاليد السياسية والثقافية في بعض البلدان النامية، وقد تكون هذه الترتيبات لاشراك الجمهور مقيدة بسبب الديمقراطية المحدودة، والتقاليد الثقافية، وانخفاض مستويات التعليم ومحو الأمية، وعدم المساواة بين الجنسين. كما أن إجراءات إشراك الجمهور قد تختلف بشكل كبير عند تقييمها وفقاً لمعايير تقييم الأثر البيئي المقبولة دولياً كما وردت في اتفاقية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (آرهوس). على سبيل المثال، تشير جميع البلدان الانتقالية في وسط وشرق أوروبا إلى إشراك الجمهور في تشريعاتها الخاصة بتقييم الأثر البيئي، ولكن في نصفها فقط تكون المتطلبات مفصلة وقابلة للتنفيذ.

تتطلب المؤسسات المالية المتعددة الأطراف التشاور العام في تقييمات الأثر البيئي التي يتم إجراؤها كجزء من أنشطتها الإقراضية. ويقال إن هذه الإجراءات قد أثرت على ترتيبات تقييم الأثر البيئي وممارسات البلدان المقترضة في العديد من أجزاء العالم النامي. على سبيل المثال، تسعى السياسة التشغيلية للبنك الدولي (OP/BP/G4.0)إلى تعزيز التشاور العام الهادف في تخطيط وتصميم مشاريع التنمية، وخاصة تلك التي قد يكون لها تأثيرات بيئية كبيرة. والغرض الأساسي من هذا الحكم هو حماية مصالح المجتمعات المتضررة. ويجب إيلاء اهتمام خاص للفقراء والمستضعفين والأقليات العرقية والشعوب الأصلية وغيرهم "المعرضين للخطر" بسبب التغير البيئي واضطراب نمط الحياة الناتج عن الإجراءات المقترحة.

وعلى أقل تقدير، ينبغي لعملية تقييم الأثر البيئي أن تتضمن إخطاراً عاماً، والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمقترح، والوصول إلى وثائق تقييم الأثر البيئي، والتعليقات من جانب الأطراف المتأثرة والمهتمة على نطاق المشروع وتقارير تقييم الأثر البيئي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لإجراءات التشاور العام أن تسمح لجميع الأطراف المهتمة والمتأثرة بالتعبير عن آرائها. وسوف تؤكد إجراءات تقييم الأثر البيئي لتنفيذ المشاركة العامة وفقاً للممارسات الدولية الجيدة على المشاركة "النشطة" بدلاً من "السلبية" لأصحاب المصلحة، بدءاً من وقت مبكر من العملية واستمرارها طوال العملية. وقد تشمل هذه الترتيبات تدابير لتحديد أصحاب المصلحة أو المصالح المختلفة وضمان تمكين الأقليات والمجتمعات المحرومة من التعبير عن مخاوفها.

الهيكل العام لعمليات تقييم الاثر البيئي:

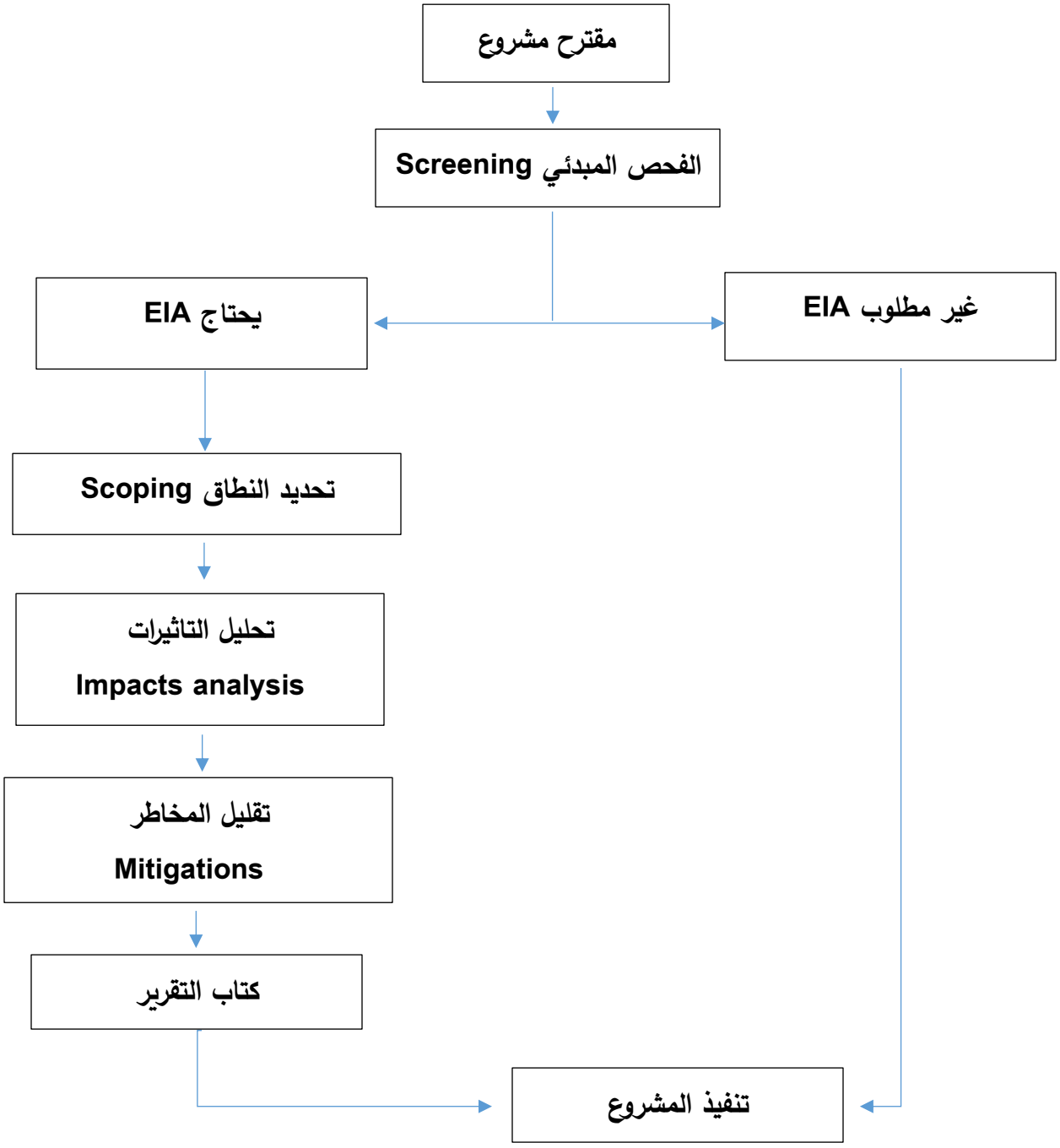

خطوات اجراء تقييم الاثر البيئي:

1- الفحص المبدئي Screening :

هي الخطوه الاولى في التقييم البيئي و تهدف الى تحديد فيما اذا كان المشروع المقترح يحتاج الى اجراء تقييم أثر البيئي أم لا ،اضافة الى تحديد مستوى التفصيل المطلوب (دراسة تقييم اثر بيئي تفصيليه، دراسة مبدئية او لا يحتاج الى اي دراسة تقييم بيئي).

يتم في هذه الخطوه كذلك مراجعة اللوائح البيئيه التشريعيه والأطر القانونيه الخاصه بالدولة ويتم بناء عليها تحديد نوع التقييم البيئي اللازم للمشروع المقترح (أولي، شامل). تحتاج عملية التمييز و الاختبار الى دراسة نشاطات المشروع المقترح و توضح هذه النشاطات بكافة عناصرها من حيث التخطيط والاعداد والمواد المستخدمة وكيفية التخلص من المخلفات الناتجة ، موقع المشروع، مستوى اهتمام الجهات المعنيه والجماهير بالمشروع اضافة الى طبيعة التأثيرات البيئيه المتوقعه. ومن التساؤلات التي تطرح عادة: هل يؤدي هذا النشاط الى استنزاف الموارد الطبيعية او الى ترحيل ونزوح مجموعات بشرية او مجتمعات بيئية ؟. عادة ما يتم تنفيذ بحث بيئي أولي لتعريف السمات البيئيه الاساسيه لمنطقة المشروع والاثر المتوقع للمشروع وماذا يلزم لتطوير هذا النشاط او المشروع في حال اقامته. حيث تستخدم أدوات مختلفه مثل زيارة موقع المشروع، جمع معلومات عن البيئه المحيطه، القيام ببحث أو مسح ميداني. كل المشاريع المقترح اقامتها يجب ان تمر في هذه الخطوه لكونها الاساس التي تعمل على تقسيم المشاريع كما انها تحدد مستوى الاخطار البيئية الناتجة من نشاط معين, اهميه هذه الخطوه تكمن في تحديد توجيه عمل تقييم الاثر البيئي للوجه الصحيحه.

خطوات اجراء الفحص المبدئي:

تكمن خطوات اجراء الفحص المبدئي بالاجابه على عدة تساولات من خلالها يمكن التوصل الى نتيجة وقرار الفحص البيئي المبدئي، ومن اهم وابرز هذه الاسئلة:

- هل المشروع او النشاط ضمن الفئة **أ** ام الفئة **ب** ام الفئة **ج** لتصنيف المشاريع؟؟

جواب هذا التساول هو الاساس في تقسيم المشاريع لكونه يحدد نوع المشروع من وجه نظر تقييم الاثر البيئي. فبناءا على المعلومات الاوليه التي يتم جمعها يتم تقسيم المشاريع الى ثلاثة قوائم أساسيه وفقا لطبيعتها، حجمها ومنطقة التنفيذ:

القائمة (أ) وتضم المنشآت والمشروعات ذات التأثيرات البيئية الضئيلة و هي بالمحصلة لا تحتاج الى دراسة تقييم بيئي أو تحتاج لدراسة مبدئيه.

القائمة (ب) وتضم المنشآت والمشروعات التي يمكن أن تحدث آثار بيئية مهمة و تحتاج الى دراسة مبدئية أو تفصيله بحسب حجم المشروع و موقعه، مثل مشاريع الطاقة المتجدده، مشاريع الري، اعادة انشاء و تأهيل المواقع الصغيره، المشاريع السياحيه،....

القائمة (ج) وتضم المنشآت والمشروعات التي يمكن أن تحدث آثار بيئية خطيرة وتحتاج إلي دراسة بيئية تفصيليه، مثل مشروعات الاسكان، مشاريع البنيه التحتيه، السدود، المشروعات الصناعيه الكبيره، الطاقة و استخراج المعادن، ادارة المخلفات الخطرة، محطات معالجة المياه....

تبعا لنوع وحجم و بيئة المشروع تقسم دراسات تقييم الأثر البيئي الى نوعين رئيسيين هما:

أ- تقييم الأثر البيئي الأولي/المبدئي :هو استعراض ملخص سريع نسبيا لمشروع تنموي مقترح ويهدف إلى التحقق من التأثيرات المحتملة الرئيسية وتحديد ما إذا كان من المحتمل ان تكون هذه التأثيرات كبيرة إلى حد يستدعى إعداد تقييم تفصيلي للتأثير البيئي

ب تقييم الأثر البيئي الشامل :دراسة بيئية، اقتصادية و اجتماعيه موسعة للتأثيرات المترتبة على مشاريع التنمية المقترحة.

بشكل عام، هناك طريقتان رئيسيتان للفحص.

- تتضمن الطريقة الاولى استخدام العتبات: حيث يتم تصنيف المشاريع في فئات وتحديد العتبات لكل نوع من أنواع المشاريع. قد تتعلق هذه العتبات، على سبيل المثال، بخصائص المشروع (على سبيل المثال 20 هكتارًا فأكثر)، والتأثيرات المتوقعة للمشروع (على سبيل المثال إنتاج 50.000 طن أو أكثر من النفايات سنويًا ليتم أخذها من موقع ما) وموقع المشروع (على سبيل المثال منطقة مناظر طبيعية مخصصة).
- تتضمن الطريقة الثانية النهج القائم على كل حالة على حدة: حيث يتم تقييم خصائص المشاريع عند تقديمها للفحص، مقابل قائمة مرجعية من المبادئ التوجيهية والمعايير.

في الممارسة العملية، هناك العديد من الطرق الهجينة، على سبيل المثال، استخدام العتبات الإرشادية جنبًا إلى جنب مع نهج مرن لكل حالة على حدة.

في أغلب البلدان، يتم اتباع إجراءات فحص محددة لتحديد المشاريع الخاضعة لتقييم الأثر البيئي، وإذا لزم الأمر، تعيينها ضمن نوع من الفئات كما هو موضح أعلاه. وتشمل هذه الإجراءات قوائم المشاريع، مع حدود الحجم، التي يجب تطبيق تقييم الأثر البيئي عليها تلقائيًا، وأساليب أكثر مرونة، بما في ذلك فحص كل المشاريع والأنشطة الخاضعة لتقييم الأثر البيئي على حدة أو تلك التي تم تحديدها في قائمة ثانية غير إلزامية. ويكون الفحص السريع والمبكر أسهل عندما يتم استخدام القوائم الإلزامية. وعادة ما يعرف مقدم الاقتراح على الفور ما إذا كان تقييم الأثر البيئي ينطبق أم لا.

إن فحص المشاريع المقترحة ذات الأهداف البيئية، مثل مشاريع إعادة التشجير أو إنشاء محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي، ليس بالأمر السهل دائماً. ورغم أن مثل هذه المشاريع 'الخضراء' قد تكون مفيدة للبيئة بشكل عام، إلا أن التأثيرات الضارة قد تحدث وتتطلب تدابير تخفيف مناسبة. وعند فحص هذه المشاريع، ينبغي النظر في حجم ونطاق التأثيرات المحتملة، بدلاً من تخصيصها تلقائيًا للفئة 1. يمكن استخدام المعايير البيئية للمساعدة في فحص كل حالة على حدة للمشاريع التي قد يكون لها تأثيرات كبيرة محتملة وقد تتطلب تقييم الأثر البيئي أو دراسة إضافية.

من المحتمل أن يكون عدد المشاريع التي يمكن أن تخضع لتقييم الأثر البيئي كبيرًا جدًا. ومع ذلك، فإن العديد من المشاريع ليس لها تأثير بيئي كبير. تسعى آلية الفحص إلى التركيز على تلك المشاريع ذات التأثيرات البيئية السلبية الكبيرة المحتملة أو التي لا تعرف آثارها تمامًا. أولئك الذين لديهم تأثيرات قليلة أو معدومة يتم فحصهم والسماح لهم بالمضي قدمًا إلى إذن التخطيط العادي و العمليات الإدارية دون أي تقييم إضافي أو خسارة إضافية للوقت والنفقات.